Journal Of the Iraqia University (74-7) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

يوري موسيفيني ودوره السياسي في أوغندا منذ توليه السلطة عام ١٩٨٦

المدرس الدكتور حوراء رزاق حسن جامعة الكوفة/المكتبة المركزية

Yoweri Museveni and his political role in Uganda since taking power in 1986

Lectur.Dr Hawraa Razzaq Hassan
, University of Kufa, Najaf, Iraq Central library
hawraar.altallal@uokufa.edu.iq

المستخلص

يعد يوري موسيفيني من أبرز الزعماء الأفارقة الذين تركوا بصمة واضحة في التاريخ السياسي الحديث للقارة الإفريقية، إذ تولى الحكم في أوغندا منذ عام ١٩٨٦، وتميزت تجربته بالجمع بين الكاريزما الثورية والحنكة السياسية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسيرته السياسية من خلال تناول نشأته وبداياته الأولى، ثم التطرق إلى سياساته الداخلية والخارجية، إضافةً إلى التحديات التي واجهها على المستويين الوطني والإقليمي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع الأحداث التاريخية وربطها بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أوغندا.توصلت النتائج إلى أن موسيفيني أسهم في تحقيق الاستقرار السياسي النسبي وتحسين الأداء الاقتصادي في أوغندا، إلا أن فترة حكمه اتسمت أيضًا بترسيخ النزعة السلطوية، وغياب التداول الديمقراطي للسلطة، فضلاً عن استمرار التوترات الداخلية وتفاقم بعض الأزمات الأمنية. كما أظهرت الدراسة أن سياساته الخارجية ركزت على تعزيز دور أوغندا في القارة الإفريقية، خصوصًا في قضايا الأمن الإقليمي، على الرغم من الانتقادات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة. وتخلص الدراسة إلى أن تجربة موسيفيني تعكس النموذج الإشكالي للقيادة السياسية في إفريقيا المعاصرة، حيث يتقاطع مسعى الاستقرار والتنمية مع محدودية الديمقراطية وضعف المؤسسات.**الكلمات المفتاحية:** يوري موسيفيني، أوغندا، السياسة الإفريقية، الاستقرار السياسي، السلطوية، الديمقراطية.

Abstract

Yoweri Museveni is one of the most prominent African leaders who have left a significant mark on the modern political history of the African continent. He has been in power in Uganda since 1986, and his leadership style has been characterized by a combination of revolutionary charisma and political acumen. This study aims to analyze his political career by examining his background and early years, then delving into his domestic and foreign policies, as well as the challenges he faced at both the national and regional levels. The study employed a descriptive-analytical approach, tracing historical events and linking them to the political, social, and economic transformations in Uganda. The findings indicate that Museveni contributed to achieving relative political stability and improving economic performance in Uganda. However, his rule was also marked by the consolidation of authoritarian tendencies, the absence of democratic rotation of power, and the persistence of internal tensions and the exacerbation of some security crises. The study also showed that his foreign policy focused on strengthening Uganda's role on the African continent, particularly in regional security issues, despite international criticism regarding human rights and civil liberties. The study concludes that Museveni's experience reflects the problematic model of political leadership in contemporary Africa, where the pursuit of stability and development intersects with limited democracy and weak institutions.**Keywords:** Yoweri Museveni, Uganda, African politics, political stability, authoritarianism, democracy.

المقدمة

عد يوري موسيفيني واحدًا من الشخصيات البارزة في تاريخ أوغندا الحديث، حيث يرتبط اسمه بالكثير من التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ التسعينات من القرن العشرين، ومنذ أن تولى موسيفيني رئاسة أوغندا في عام ١٩٨٦، عقب صراع طويل ضد الأنظمة السابقة التي كانت تعاني من الفساد والفوضى وعدم الاستقرار، أصبحت الأمور اكثر تعقيدًا في البلاد.وصل موسيفيني إلى السلطة عبر انقلاب

عام ١٩٨٦، وأطلق شرارة انتعاش سياسي واجتماعي واقتصادي، وكان هدفه القضاء على الطائفية القبلية والإثنية والإقليمية، وإقامة حكومة شاملة وواسعة النطاق، ودعمت إدارته نظامًا ديمقراطيًا غير حزبي، واعترفت بالممالك الثقافية، وصادقت على دستور عام ١٩٩٥ الذي يتضمن ضوابط وتوازنات تمنع المركزية، كما أعادت الحكومة السلام والأمن، وأعادت إرساء حوكمة فعّالة، وعززت احترافية الجيش، كما أنعشت الاقتصاد من الركود إلى النمو، ورغم بدء عملية التحول الديمقراطي، إلا أن التطور المؤسسي لم يكتمل، اذ ان عدم شعبية موسيفيني دفعه إلى استخدام وسائل غير ديمقراطية للبقاء في السلطة، بما في ذلك ملء الجيش والخدمة المدنية بأعضاء من جماعاته العرقية.كانت سنوات حكمه مليئة بالتحديات والتوترات التي تتطلب التصدي لها بذكاء ودراية، وبالفعل، فقد مارس موسيفيني سياسة تتسم بالتوجه نحو الاستقرار والتنمية المستدامة، اذ يُعرف حكمه بنهج مختلط يجمع بين السياسات الاشتراكية في بعض الجوانب وبعض التوجهات الليبرالية التي تركزت على تحرير السوق وزيادة الاستثمارات الأجنبية، وهذا الدور المزدوج الذي تبناه يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها كزعيم في بلد تعاني فيه مختلف شرائح المجتمع من الأثر السلبي للفقر، مما يتطلب منه اتخاذ قرارات صعبة ومعقدة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع احتياجات الشعب الأوغندي وتحسن من ظروف حياتهم بشكل ملموس.ساهمت استراتيجيات موسيفيني للتحكم بالسلطة في الحفاظ على نظامه السياسي، ولكنها أيضًا أثارت العديد من الانتقادات، فقد اتسمت فترة حكمه بإجراءات قمعية ضد المعارضة، مما ساهم في تعزيز القلق بشأن حقوق الإنسان والحريات المدنية، كما استخدم موسيفيني قوات الأمن كأداة للحفاظ على النظام، مما سيطر عليه التوتر بين التطور الاقتصادي والممارسات السياسية القمعية، ومن الجدير بالذكر أن حكومات موسيفيني وضعت ملف مكافحة الفساد في صدارة فئات الإصلاح، غير أن تحقيق نتائج ملموسة كان غير مستدام، مما أثر على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.ستتناول المباحث التالية من هذا البحث الاستراتيجيات السياسية لموسيفيني، وآثارها على المجتمع الأوغندي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الحكومة تحت قيادته، والسياق الذي يُنظر فيه إلى تطور أوغندا كدولة منقسمة يعكس العناصر المعقدة للتوازن بين السلطة السياسية والتنمية الاجتماعية، من خلال دراسة تحليلية لتاريخ موسيفيني السياسي ودوره في تشكيل مستقبل أوغندا.

المبحث الأول النشأة والخلفية التاريخية

أعتبر يوري موسيفيني شخصية محورية بشكل بارز في مجريات السياسة الأوغندية المعاصرة، وقد أملته نشأته العائلية وخلفيته التاريخية الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي شهدتها البلاد على مر عقود، اذ وُلد عام ١٩٤٤ في منطقة غرب أوغندا، وبالتحديد في منطقة تحمل في طياتها تراثًا غنيًا وتاريخًا عريقًا، ثم انخرط لاحقًا في الحياة السياسية التعليمية بجامعة ماكيريري، حيث تأثر بأفكار الحركات التقدمية والنقدية التي كانت تمثل نبض الشارع الأوغندي في الخمسينيات والستينيات، وهذه المدة كانت تشهد تصاعدًا ملحوظًا في التوترات القومية والسياسية، نتيجة لمحاولات البريطانيين والإدارة المحلية للحفاظ على السيطرة بعد تحقيق الاستقلال الذي تم في عام ١٩٦٢، وفي خضم هذه المتغيرات، برزت حركات سياسية متعددة ومتنوعة، كان لموسيفيني تأثيره الكبير على فهمها للمجتمع، وبعد ذلك قرر الانضمام إلى حركة "تحرير الشعب" الأوغندية، ليصبح من أبرز الشخصيات الفاعلة في المجال السياسي(Jude Kagoro, 2024,p.1-3.).كانت أوغندا (Michael Mawa, ,2023,P.5.) في السبعينيات تعيش فترة من الفوضى السياسية، حيث قاد الدكتاتور عيدي أمين(Mark G. Macklin,and others, 2022,388-432.) البلاد إلى انهيار في معظم مؤسسات الدولة وحقوق الإنسان، وهذا السياق هو ما أعد المسرح لموسيفيني، الذي انطلق في عام ١٩٨١ بحملة عسكرية ضد النظام القائم، فكانت حرب العصابات التي قادها، والتي عُرفت بحرب "السير كتيبة الأوغندية"، تجسيدًا للإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الأوغندي، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات متقدمة في تنظيم صفوف الثوار، حيث نجح موسيفيني في استقطاب الدعم الشعبي، ما أدى في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام أمين في عام ١٩٨٦(Oike Machiko ,2022,p.23.)لذا فإن نشأته السياسية لا تتعلق فقط بمسيرته الشخصية الفردية فحسب، بل ترتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا وعميقًا بالتغيرات الكبرى والجذرية التي كانت تسود الساحة الأوغندية في تلك الفترة التاريخية، فالواقع أن تلك الأحداث التاريخية والسياسية كانت بمثابة المحركات الأساسية التي أسهمت في تشكيل رؤيته الفريدة والمتميزة، حيث ساعدته تلك الأحداث على فهم الظروف المحيطة به وكيفية التفاعل معها، ولعل الرؤية الطموحة التي طرحها موسيفيني لحكم أفضل وأكثر أخلاقية وشفافية في أوغندا، والتي استندت إلى تجربته الشخصية الفريدة وتجاربه الحياتية المتنوعة وبيئته الاجتماعية الغنية والمعقدة، قد لعبت دورًا محوريًا وحاسمًا في تشكيل ملامح حكومته السياسية المستقبلية، حيث أصبح من الواضح أنه كان يسعى إلى وضع نموذج يحتذى به للقيادة السياسية، اذ أسس نظامًا سياسيًا متكاملًا اتسم بالتعلق القوي بالفكر القومي وروح الانتماء، وهو الرصيد الاستراتيجي الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل وجذري وبناء مستقبل مشرق ومستدام لأوغندا، مسلطًا الضوء على ضرورة التعاون بين جميع الأوساط الاجتماعية والسياسية لتحقيق الأهداف المنشودة، وتعكس هذه الجهود محاولة فعالة لتعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الانقسامات العميقة الحالية التي كانت قد تسببت في تفكك المجتمع الأوغندي

وتآكل مناعته الاجتماعية في الماضي، بينما استمرت التحديات السياسية الثانية والمنافسات الداخلية العديدة في الهيمنة على مسار التطور والتنمية السياسية في البلاد(Luwemba Musa Maswanku, ,2023,p.1.)أضافت تلك التحديات مزيدًا من التعقيد والعمق إلى المشهد السياسي الأوغندي، مما أثر بشكل كبير على الاوضاع السياسية التي كانت تتفاعل في تلك الأزمة المتجددة، إضافة إلى ضغوطات خارجية ومتطلبات سياسية جديدة، وأن أهمية تلك التغيرات تتجلى بوضوح في كيفية تأثيرها على العلاقات الدولية لأوغندا وسبل التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة بشكل يساهم في تعزيز الأمن والتنمية على كافة الأصعدة والنواحي، الأمر الذي يعد أساساً لتحقيق الاستقرار الإقليمي، مما يسلط الضوء بوضوح على الدور القيادي الذي يلعبه القائد في صياغة مصير الأمة ورسم مستقبلها وتوجهاتها السياسية المختلفة، وإن فهم هذه الاوضاع المعقدة يعد أمرًا جوهريًا لفهم الحركة السياسية في أوغندا والجهود المبذولة لتحقيق استقرار دائم ورفاهية عامة ومستدامة للشعب الأوغندي وللأجيال القادمة، حيث تكمن في ذلك أهمية أكبر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي(Musa. L, Op.Cit.,p.2.)جسد موسيفيني رؤية متكاملة تتمحور حول تعزيز العلاقة بين المواطن وبلده، وفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة والازدهار، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة في القيادة السياسية وعزز الأمل في مستقبل أفضل للبلاد، لذا، فإن التحديات التي واجهت موسيفيني كانت دافعًا لإعادة تفكيره في الأساليب والأدوات المتاحة لتحقيق التقدم، والتطلع نحو آفاق أكثر إشراقًا وتفاؤلًا، مما يعكس إصراره على المضي قدمًا نحو تحسين حياة الشعب الأوغندي على جميع الأصعدة وخلق بيئة سياسية واقتصادية أكثر استقرارًا ورفاهية.(Peter Girke & Mathias Kamp,2022.p.9)ركزت الإدارة في عهده على بناء قاعدة اقتصادية مستدامة، وتطبيق سياسات تجمع بين العقوبات والحوافز لتشجيع الطبقة التجارية على زيادة الإنتاج الاقتصادي. وحفزت هذه السياسات، إلى جانب الاستقرار السياسي، الاستثمار في قطاع التصنيع، بمساهمات كبيرة من شركات راسخة مثل ماديفاني، وميثا، ومولوانا، وسمبول للاستثمارات. وارتفعت حصيلة الإيرادات الداخلية بشكل حاد من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٢. ولجذب الاستثمار الأجنبي، سنت الحكومة قوانين وأنشأت هيئة الاستثمار الأوغندية (UIA) عام ١٩٩٢؛ وبحلول عام ١٩٩٤، كانت الهيئة قد سجلت ٩٧٠ شركة جديدة. وأعادت التحسينات الاقتصادية إحياء اهتمام شركاء أوغندا الإقليميين بإحياء جماعة شرق إفريقيا. وشكل وقف العنف الذي تحرض عليه الدولة، وإعادة تأهيل الاقتصاد، وإرساء نظام دستوري شرعي، الركائز الأساسية لدعم حركة المقاومة الوطنية. تأخرت الجهود الرامية إلى إنشاء نظام دستوري جديد بسبب قيود مختلفة، مما أدى إلى تشكيل لجنة دستورية أشركت المجتمعات في رفع الوعي وجمع الآراء وتعزيز النقاش حول المسائل الدستورية(James Chindengwike, 2022,p.10.)

المبحث الثاني السياسة الخارجية لأوغندا تحت قيادة موسيفيني

شهدت السياسة الخارجية لأوغندا تحت قيادة الرئيس يوري موسيفيني تحولًا جذريًا وغنيًا بالتجارب الدبلوماسية التي سعت إلى إعادة تعريف موقع البلاد على الساحة الدولية، وفي هذا السياق، لم تقتصر سياسات موسيفيني الخارجية على توسيع العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة فحسب، بل أيضًا على تطوير علاقات استراتيجية مع قوى عالمية تشمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، اذ تمثلت رؤية موسيفيني في جعل أوغندا طرفًا فاعلاً في الشؤون الإقليمية والدولية، مؤمنًا بأهمية التعاون في مواجهة التحديات المشتركة، مثل الأمن، والتنمية الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب.

اولاً:العلاقات مع الدول المجاورة عند النظر إلى العلاقات مع الدول المجاورة، يمكن الإشارة إلى أن موسيفيني اتبع نهجًا عمليًا في إدارة الأزمات والنزاعات الإقليمية، خاصةً في الصراعات التي طالت المناطق الحدودية مع كينيا وتنزانيا ورواندا، من خلال الانخراط في مبادرات متعددة الأطراف، مثل الشراكة في الجماعة الإفريقية للشرق (Memorandum Nationalization 1971,p.5.؛Cia,Intelligenc)، حيث عمل موسيفيني على تعزيز الاستقرار الإقليمي، كما كان دور أوغندا محوريًا في جهود بعثات السلام، كالمساهمة في عمليات حفظ السلام في جنوب السودان، مما عكس التزامه بالأمن الإقليمي ودور بلاده كوسيط مؤثر.(Tim Allen , Joseph Kony,2023,pp.56-58)بدأت أوغندا تحت قيادة يوري موسيفيني في بناء شبكة معقدة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة، مما يعكس توجهاً استراتيجياً لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، فقد شكلت العلاقات مع كينيا وتنزانيا وجنوب السودان ورواندا محاور أساسية في السياسة الخارجية الأوغندية، حيث استفادت أوغندا من موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين هذه الدول، مما جعلها لاعباً محورياً في تعزيز التعاون الإقليمي، خاصة في مجالات التجارة والأمن( ) .Bareebe 2024,pp.87-107، مع ذلك، لم تكن هذه العلاقات خالية من التوترات، فالعلاقات مع رواندا، على سبيل المثال، تأرجحت بين التعاون والعداء بسبب اتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية والتجسس، في حين حرصت أوغندا على تعزيز شراكتها مع كينيا، حيث تعدان حليفين استراتيجيين في منطقة شرق أفريقيا، واستمر القلق الأوغندي من التأثيرات في النسق الجيوسياسي لإثيوبيا، وخصوصاً بعد التعبئة الجارية لسد النهضة، أما جنوب السودان، فقد كانت له مكانة خاصة في السياسة الأوغندية، إذ دعمت أوغندا حكومة جوبا(Jeffrey A. , 2023,pp.3-5.

Griffin) بشكل فعال خلال النزاعات الداخلية، مما زاد من تأثيرها في القضايا الإقليمية(.Mattia Cacciatori ,2024,pp.45-60).جسدت السياسة الأوغندية تجاه جيرانها الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، مع التركيز على مبدأ عدم التدخل، اذ تعمل أوغندا على تعزيز الروابط الاقتصادية بإقامة مشاريع مشتركة وتسهيل التجارة عبر الحدود؛ في حين تسعى لتسوية النزاعات السياسية من خلال الدبلوماسية، مستفيدة من استضافة مؤتمرات المصالحة داخل المنطقة، وبذلك، يمكن اعتبار العلاقات مع الدول المجاورة جزءًا حيوياً من التجربة السياسية لموسيفيني، حيث تلعب هذه العلاقات دوراً بارزاً في تشكيل مستقبل أوغندا وتحقيق استراتيجيتها القومية (.Omona, D. A. & Romaniuk, S. N. , 2022,p.34)عدت مسألة مكافحة الحركات المتمردة مشكلةً معقدةً وطويلة الأمد في أوغندا، فقد بدأت أنشطة المتمردين في الشمال مع نهاية عهد أمين وفترة مكافحة التمرد الحكومية، ومع ذلك، لم تنجح حكومة موسيفيني الجديدة في التعامل بفعالية مع مشكلة بقايا حركات التمرد السابقة المختلفة التي كانت موجودة خلال فترة ما قبل أمين وما بعده، وكذلك خلال حكم حركة المقاومة الوطنية (NRM) (Asiimwe,2023,P.5) ، ومنذ توليه السلطة لأول مرة عام ١٩٨٦ وحتى الوقت الحاضر، واجه موسيفيني مشكلة حركات التمرد المسلحة المختلفة، ورغم أن موسيفيني أعلن هزيمة جميع المتمردين في أوقات مختلفة عندما بدأت وكالات النقد الدولية في إنقاذ البلاد، إلا أن الواقع على الأرض كان شاهدًا على عكس إعلانه، وعادةً ما كانت حكومة حركة المقاومة الوطنية تتبنى سياسة التعامل المزدوج كلما أجرت حركة تمرد مفاوضات سلام مع موسيفيني(,Gerald Bareebe) 2024,pp. 87-107, ومن خلال أجهزتها الاستخباراتية، لم تكتفِ الحكومة باختراق حركة التمرد فحسب، بل نجحت أحيانًا في تفريقها، ففي حالة حركة جيش الرب للمقاومة (علي صالح حمدان حامد، ٢٠٢٣،ص١٨٩-١٩٠.) ، على سبيل المثال، نجح موسيفيني في تحريض ما يُسمى بالمتمردين "الحقيقيين" ضد ما يُسمى بالمتمردين "المزيفين"، الذين كانوا في الواقع عملاء حكومته، "بينما كان المتمردون الحقيقيون متمركزين في شمال البلاد، بين بادير وغولو، كان المتمردون المزيفون متمركزين في كيتغوم والمناطق المحيطة بها"، حيث شملت عملية مكافحة التمرد ضد المتمردين، بالإضافة إلى تعزيز القوات الحكومية النظامية، أطرافًا مختلفة ذات مصلحة، وعلى الجانب السوداني، كانت الحكومة آنذاك في وضع يائس تقريبًا؛ نظرًا لأن القوات الحكومية من شمال البلاد رفضت الذهاب لقتال المتمردين في الجنوب، ومعظمهم من حركة حرب العصابات،كما كانت كينيا، التي زودت القوات الحكومية في الجنوب بالأسلحة، على وشك الإفلاس، وشاركت دول أخرى بالقدر نفسه في الجنوب. منذ إعلان متمردي جيش الرب للمقاومة بقيادة كوني الحرب ضد أوغندا، حيث تم منح القوات المسلحة الأوغندية كل أنواع التصاريح (مثل المساعدات العسكرية واللوجستية، فضلاً عن الإذن بمهاجمة جيش الرب للمقاومة في أي مكان)،ومنذ ذلك الحين، تدهورت العلاقات بين أوغندا والموردين الآخرين وكذلك الوكلاء التجاريين، بعد أن قتلوا على يد متمردي جيش الرب للمقاومة (Ignas Fedeo,2021,p.3)

ثانياً: التعاون مع القوى العالميةسعى موسيفيني على المستوى العالمي إلى تنويع شراكات أوغندا من خلال جذب استثمارات أجنبية وزيادة التبادل التجاري مع قوى مثل الصين والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى بناء علاقات قوية، وفي الوقت نفسه، كانت أوغندا تحت قيادته من بين الدول الإفريقية التي دعمت مبدأ السيادة الوطنية ورفض التدخلات الخارجية، مشددًا دائمًا على حقوق الانسان والتنمية المستدامة، وهذا التنوع في العلاقات يعكس رغبة موسيفيني في توفير حلول داخلية لمشكلات وطنية معقدة من خلال التعاون الخارجي، مما يعكس فكرًا استراتيجيًا يدمج بين التنمية المحلية والاستقرار الإقليمي (Daffé Keba , 2023,p.) اعتبرت سياسة التعاون مع القوى العالمية أحد الركائز الأساسية التي اعتمدها الرئيس يوري موسيفيني لتعزيز موقف أوغندا على الساحة الدولية، ومنذ توليه السلطة في عام ١٩٨٦، سعى إلى إقامة علاقات استراتيجية مع قوى عظمى متعددة، مستنداً إلى إدراكه للأهمية الحاسمة للموارد المالية والتعاون التقني في دفع عجلة التنمية الوطنية، وقد كان هذا التعاون مُظهراً للمرونة في السياسة الخارجية الأوغندية، حيث استهدفت البلاد الانفتاح على شركاء تنمويين من مختلف القارات(Sam Wilkins & Richard .Vokes,2023,p.4)عززت أوغندا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ربط التعاون الأمني بمكافحة الإرهاب وتحسين الأمن الإقليمي، اذ مثل برنامج الشراكة بين الولايات المتحدة وأوغندا مثالاً على كيفية استفادة الأخير من الدعم المادي والعسكري لتعزيز قدراته في مواجهة التحديات الأمنية، إضافة إلى ذلك، تلعب منظمة الأمم المتحدة دورًا بارزًا في مساعدة أوغندا في مجالات مثل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مما وفر لها منصة للتفاعل مع قضايا هامة على المستوى العالمي.(Wilkins, S. ,Subnational Turnover,2021,p.10)تجلى التعاون مع قوى عالمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والصين، في مشروعات تنموية مشتركة تهدف إلى تعزيز البنية التحتية، مثل الطرق والمرافق الصحية، ففي السياق الصيني، استثمرت بكين بشكل موسع في مشروعات الطاقة والموارد، مما ساهم في تنويع الاقتصادات الأوغندية وتحفيز النمو، وهذه التحالفات عكست استراتيجية موسيفيني في إدارة الساحة الدولية، التي تتمحور حول التأكيد على السيادة الوطنية مع الاستفادة من التفاعلات العالمية لتعزيز المصالح المحلية، وتكتسب هذه السياسات نضجًا مع مرور الزمن، حيث تسعى أوغندا إلى توازن محسن بين السياسات الداخلية والخارجية، مما

يساهم في تشكيل رؤى متكاملة للتنمية والاستقرار في البلاد (Gerald Bareebe, Op.,Cit.,pp. 87-107 على الرغم من سنواته الطويلة والممتدة كمشارك رئيسي في السياسة المعقدة والمضطربة ، فإن موسيفيني لا ينطبق عليه تمامًا التعريف التقليدي للسياسي، الذي يميل إلى تضييق نطاق تركيزه على سمات أو خصائص محددة ترتبط عادةً بهذا الدور. من الضروري إدراك وإقرار أنه ليس من الضروري تحديد هوية المرء كسياسي فقط إذا كان هدفه هو تقديم أسلوب الحكم الفريد والمُفترض لأوغندا كانعكاس مباشر لسلوك البلاد في سياق عالمي متطور باستمرار ونظام عالمي متغير، ففي هذا الصدد، يتشابك سرد أوغندا بشكل معقد مع نهج موسيفيني الفريد في القيادة والحكم، مما يُظهر مزيجًا مميزًا من التأثيرات التقليدية والتحديات الحديثة التي تواجهها الأمة الآن في عصر يتميز بالتغيير الكبير والتحول والتفاعل العالمي، ولا يزال التفاعل المعقد بين التراث المحلي والعلاقات الدولية يحدد المسار المعقد لأوغندا وهي تتنقل بين التعقيدات المتعددة الأوجه لهويتها بينما تواجه في الوقت نفسه الضغوط والفرص الخارجية على حد سواء والتي تنشأ في عالم سريع التغير(Mohyeddin, Z.,Cultural,2024, ,pp. 117-127.)لا يمكن فهم أسلوب الحكم في أوغندا بمعزل عن ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة علاقتها ببقية العالم، فإن السؤال الذي يجب النظر فيه من منظور قومي هو ما إذا كانت سياسات تلك الأنظمة قد صُممت لتهيئة الظروف التي تُمكّن البلاد من الازدهار اقتصاديًا، ومن منظور اشتراكي، سياسيًا واجتماعيًا، ومع أن وسائل تحقيق هذه الأهداف التي يتوخاها هذان الاتجاهان تختلف، إلا أنها إذا أُريد لها أن تكون ذات معنى، فلا بد أن تستلزم رفض اقتصاد تهيمن عليه قوى الإمبريالية، ويتضح عدم صحة ذلك جليًا بمجرد النظر في محتوى السياسات التي انتهجتها الأنظمة خلال التسعينيات، وليس بالضرورة شكلها. لذا، ثمة أساس للقول، كما فعل الاشتراكيون، بأن سياسات بعض تلك الأنظمة تشترك في الكثير مع مصالح رأس المال الاحتكاري الأجنبي.(Sharlotte Tusasiirwe and others , 2023 ,pp. 3-27))، وهذا المنظور ضروري لتقييم المسار الذي سلكته أوغندا منذ أواخر عهد أوبوتي، حيث انغمست جزئيًا في "الحركة واسعة النطاق" التي طال انتظارها، والتي حدّت، على أي حال، من أهميتها السياسية المحلية. وإن المسار الذي سلكته أوغندا هو مسار استعماري جديد، يعود إلى "معضلات السياسة" التي واجهها المجلس العسكري عام ١٩٨٠، وقد تمثلت الطريقة التي حاولوا بها حلها، كما هو موضح سابقًا، في تعزيز ركود اقتصادي حاد ووقف التنمية، وعلى هذا المنوال، اعتمد المجلس العسكري كلًا من شروط صندوق النقد الدولي الصارمة وبرنامج التكيف الهيكلي والسياسات الوطنية التي انتهجها نظام أوبوتي الثاني (Samuel Decalo, 2021,p.14)

المبحث الثالث التحديات الداخلية في عهد موسيفيني

تشكل التحديات الداخلية خلال عهد الرئيس يوري موسيفيني في أوغندا صورة معقدة وأساسية لفهم الاوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد، ومن أبرز هذه التحديات الفساد، الذي بات عاملاً مانعاً للتنمية المستدامة ويقوض ثقة الشعب في الحكومة، فقد تراجعت جهود الإصلاح الإداري والرقابة بسبب انتشار ظاهرة الفساد حيث تم استغلال الموارد العامة لمصالح شخصية، ما أدى إلى تدهور مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. وعليه، يُعزى ضعف الأداء الحكومي إلى عدم القدرة على مواجهة هذه الظاهرة المستشرية، ويزداد التعقيد في ظل غياب الشفافية والمساءلة(Ibid.) علاوة على ذلك، تبرز قضايا حقوق الإنسان كمحور رئيسي في التحديات الداخلية، فرغم التقدم الملحوظ في بعض مجالات التنمية، تم توثيق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القمع السياسي والاعتقالات التعسفية، واستمرار تعرض المعارضة السياسية للخطر ولأشكال مختلفة من الاضطهاد وضعف الحريات المدنية يعكس صورة قاتمة للأوضاع في البلاد، ويُعزز ذلك غياب الحوار الديمقراطي ويشعل مشاعر الاحتجاج ضد نظام حكم يسعى إلى السيطرة على المجتمع المدني وإخراس الأصوات المعارضة .(Ibid.,pp.16-17)يكمن تحدٍ آخر في الاضطرابات الناجمة عن التمردات المسلحة، التي تُعَدّ ردود فعل على السياسات الحكومية وعلى الشلل الاقتصادي الذي يعاني منه قطاعات واسعة من المجتمع، فقد شهدت أوغندا عدة حركات تمرد، بما في ذلك حركة «جيش الرب للمقاومة»، والتي نتجت عن إحباطات اجتماعية واقتصادية متراكمة وانعدام الأمل لدى فئات واسعة من السكان، وهذه العوامل مترابطة، حيث تتغذى من بعضها البعض، ما يُظهر كيف أن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتمردات تُعقد معاً المشهد السياسي في عهد موسيفيني، وتدعو إلى دراسة شاملة لا تُغفل أي من هذه العوامل وأثرها على استقرار البلاد واستدامة حكمه(Ibid.,p.18.)

اولاً: الفسادعرفت أوغندا خلال حكم الرئيس يوري موسيفيني، والذي بدأ في عام ١٩٨٦، مستويات عالية من الفساد تؤثر بعمق على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، اذ يُعتبر الفساد في أوغندا ظاهرة معقدة، تتداخل فيها قضايا تاريخية وثقافية ونظامية، مما يجعله أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام الحاكم، بينما نفذت الحكومة على مدار السنوات برامج لمكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الحكم ، وظلت هذه المحاولات غير قادرة على القضاء على الظاهرة بشكل فعال، ومن هذه الممارسات الفاسدة التي كانت سائدة هي الابتزاز، وتبرير العقود الحكومية، واستغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية كأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الفساد (Rose Nakayi

& Jorg Wiegratz,2024,p.23).ركّزت التقارير الدولية والمحلية على دور الفساد في إعاقة التنمية الاقتصادية في أوغندا، إذ يؤدي استغلال الأموال العامة وعدم الشفافية إلى نقص حاد في الموارد اللازمة لبناء البنية التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الثقافة السياسية المحيطة بموسيفيني في تعزيز الفساد، حيث يتم التعتيم على الشكاوى ضد كبار المسؤولين، مما يخلق بيئة يتم فيها التسامح مع الفساد بدلاً من محاربته، حيث تجاوزت تأثيرات الفساد حدود النطاق الاقتصادي لتطال أيضا الاستقرار السياسي، حيث ساهم في زيادة الاستياء الشعبي وحالات الانفصال عن الحكومة، وهو ما قد يؤدي لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد (Lubogo I. Christopher, 2024,p.13). إن معالجة الفساد تتطلب استراتيجيات شاملة تتجاوز مجرد القوانين من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تحسين التعليم والوعي العام حول آثار الفساد، اذ يتعين على الحكومة أن تلتزم بفرض عقوبات صارمة على المخالفين، وضمان استقلالية الهيئات المناهضة للفساد، اذ إن معالجة الفساد في أوغندا لا تقتصر على أبعاد قانونية فحسب، بل تتطلب تحولات في الثقافة الوطنية والشعور بالمواطنة الفاعلة، مما يتيح بناء الثقة بين المواطنين والحكومة ويعيد تشكيل العلاقة بينهما، وهو ما يعد ضرورياً لتحقيق تنمية مستدامة(Xianbai Ji,2022,p.3.)

ثانياً: حقوق الإنسان يعتبر سجل حقوق الإنسان في أوغندا تحت حكم يوري موسيفيني موضوعًا معقدًا ، فمنذ توليه السلطة في عام ١٩٨٦، اتخذ موسيفيني خطوات عدة لتعزيز سلطاته، مما أثر بشكل كبير على الحقوق المدنية والسياسية، وعلى الرغم من تقديمه لنفسه كمدافع عن حقوق الإنسان، فإن حكومته تتهم بشكل متكرر بانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل حرية التعبير، والصحافة، وحرية التجمع، حيث اظهر تقرير منظمة العفو الدولية أن السلطات الأوغندية قد لجأت إلى قمع المعارضين السياسيين، حيث يتم اعتقال نشطاء المعارضة والصحفيين، مما يعكس البيئة القمعية المألوفة في النظام(Crawford Young,2023.p.88.).تجلى إطار انتهاكات حقوق الإنسان في استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن، وخاصة خلال الاحتجاجات ضد حكومة موسيفيني، التي ظلت في السلطة لعقود، وملاحقة الأفراد الذين يُعتبرون تهديداً للنظام، وهناك أيضًا قلق مستمر حول كيفية التعامل مع الأقليات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بحقوق مجتمع المثليين، والتي ظلت محاطة بالجدل والمخاوف من التمييز، اذ تشير التقارير إلى أن العديد من الأفراد يُعانون من التهديدات والعنف بسبب ميولهم الجنسية، مما يُعظم من حالة الانعدام للأمان للمجتمعات الضعيفة في أوغندا(Sam Wilkins, 2021,p.10.)رغم الضغوط المحلية والدولية، تظهر الحكومة الأوغندية مقاومة اتجاه المبادرات الرامية لتحسين حالة حقوق الإنسان، ويتجلى هذا في عدم التقيد التام بالمواثيق الدولية وغياب أدوات المحاسبة الفعّالة لضمان العدالة، كما سلطت التوجهات السياسية الضوء على التعقيدات التي تواجه الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان، حيث يُنظر إلى تلك الحقوق في بعض الأحيان على أنها عقبة أمام الاستقرار السياسي، واصبح من الواضح أن السياق الأوغندي يشير إلى صراع طويل الأمد بين التقدم نحو حقوق الإنسان والانتماء المجتمعي إلى نظام سياسي لم يبدُ أنه مُستعد للمساءلة عن سياساته(Kate Moles, 2023,p. 153.)كان النفوذ السياسي لموسيفيني قوةً حاسمةً في أوغندا، وشهدت فترة حكمه الممتدة خروج أوغندا من حالة عدم الاستقرار التي سادت في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي إلى دولةٍ سلميةٍ نسبيًا شهدت تحولاتٍ اجتماعيةً وسياسيةً واقتصاديةً ، تُقيّم العديد من التحليلات الأكاديمية إرث موسيفيني المُعقّد بالنظر إلى نهجه القيادي، وإصلاحاته الاقتصادية، وسياساته الاجتماعية، وبيئته السياسية، وانخراطه الإقليمي، وسجله في مجال حقوق الإنسان(JC Mubangizi - Law, Democracy,2023,p.1)على النقيض من الأنظمة الاستبدادية التي سادت في عهد أسلافه، أظهرت قيادة موسيفيني التزامًا مبدئيًا بالدستورية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وقد قُيّدت التعددية السياسية من خلال القيود القانونية المفروضة على أنشطة المعارضة، مما أدى إلى تحول أوغندا إلى نظام "حركة" لا حزبي هيمن على الساحة السياسية لأكثر من عقدين. ومع ذلك، استمرت المعارضة والمجتمع المدني، واستؤنفت الانتخابات متعددة الأحزاب بعد ٢٠ عامًا من المنافسة المحدودة. وعلى مدار هذه الفترة، ظل الجيش يلعب دورا محوريا في الحكم، ويتمتع بسلطة واسعة في تنظيم العمليات الانتخابية والسياسية.

ثالثاً: التمردات المسلحةشهدت أوغندا تحت حكم يوري موسيفيني سلسلة من التمردات المسلحة التي شكلت تحديات كبيرة للنظام، بدأت هذه الظاهرة في سياق معقد، حيث كانت البلاد قد عانت من عقود من عدم الاستقرار السياسي، مما أتاح لنزاعات مسلحة أن تتشكل، سواء في شكل حركات متمردة أو جماعات مسلحة، واتسمت هذه الحركات بتنوع أهدافها واستراتيجياتها، حيث سعت بعض المجموعات، مثل جيش الرب للمقاومة، إلى استغلال مشاعر الإحباط الناتجة عن الفقر والتمييز، بينما تركزت أهداف أخرى على انتهاج سياسات ثورية مستندة إلى الأيديولوجيات السياسية(Decalo, S. Op.,Cit.,p.19.)تعتبر هذه التمردات تجسيداً للمسارات المعقدة التي كافح بها النظام الحاكم من أجل الحفاظ على الاستقرار، رغم أن موسيفيني تمكن من تحقيق قدر من السيطرة على الوضع الأمني، إلا أن ذلك لم يتحقق دون تكلفة، اذ ان استخدام القوة العسكرية كاستجابة رئيسية لقمع هذه التمردات ساهم في تفاقم الأزمات الإنسانية، مما نتج عنه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع الوقت، أصبحت هذه

الاستجابة ليس فقط مضادة للتمرد، بل أيضاً استراتيجية التزام سياسي في التعامل مع التحركات الاجتماعية والسياسية التي قد تظهر(Anguyo) .Kizito ,2015,p.45يمكن تحليل الروابط بين التمردات وعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في أوغندا، فعلى الرغم من أن الحكومة قد أصدرت سياسات تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية، إلا أن الفجوة بين الوعود وتطبيقها على الأرض خلق بيئة خصبة لنشوب الاستياء، إن هذه السياسات لا تعكس فقط رد فعل شعبي ضد القيود السياسية، بل تشير إلى الفشل في تلبية التوقعات الأساسية للمواطنين، مما يؤدي إلى استمرار دائرة العنف، وبالتالي، فإن فهم التمردات المسلحة في سياق حكم موسيفيني يتيح رؤية أعمق لكيفية تعميق الأزمات الداخلية وتأثيرها على مسار السياسة الوطنية(.JC Mubangizi,Op.,Cit.,p.6).

الاستنتاج:

١-قام يوري موسيفيني، منذ توليه السلطة في أوغندا عام ١٩٨٦، بتحويل المنظومة السياسية والاقتصادية للبلاد بشكل دراماتيكي، مما أدى إلى تأثيرات متعددة الأوجه على حياة الأوغنديين، اذ يمثل أحد الأبعاد الرئيسية لهذا التأثير في تركيزه على تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث شهدت أوغندا تحسينات ملحوظة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبنت الحكومة الأصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية التي مهدت الطريق لتحول زراعي متكامل، حيث أصبح القطاع الزراعي – وخاصة البن – أحد محركات التصدير الوطنية، ومع ذلك، لم تكن هذه التغييرات خالية من التحديات، إذ أن الفجوات في توزيع الثروة والمخاوف من الاستعمار الجديد لتلك الموارد أصبحت واضحة، مما وزع الاتجاهات نحو مزيد من الاحتجاجات الشعبية وانتقادات من منظمات حقوق الإنسان.

٢- كان لتأثير موسيفيني أيضاً أبعادٌ سياسية عميقة، فقد أسس نظامًا يُعرف بالحكم المركزي القوي، مما أغلق الأبواب أمام الأطراف المعارضة وأدى إلى تصعيد قمع المعارضة، فالتحول من الديمقراطية التعددية إلى نظام يحكمه حزب واحد، مع تأثير ملحوظ على حرية الصحافة والاعتقال التعسفي للمعارضين، أضر بآمال الكثير من المواطنين الأوغنديين المتمسكين بالتداول السلمي للسلطة، وهذا النوع من التحويلات السياسية أثّر في المشهد الديموغرافي والاجتماعي، حيث تم التلاعب بماكينته السياسية لجعل الانتخابات عمليات الشكل دون حقيقة ديمقراطية.

٣-أعادت حكومة موسيفيني السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في أوغندا. وأنشأ دستور عام ١٩٩٥ ضوابط وتوازنات، وحافظ على ضمانات حقوق الإنسان الأساسية. وهدفت حكومة حركة المقاومة الوطنية إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية، إلا أن عملية التحول الديمقراطي لا تزال غير مكتملة. وقد أدى الفشل في تحقيق الديمقراطية بشكل كامل إلى عودة ظهور ممارسات غير ديمقراطية. وللحفاظ على السلطة في ظل تراجع شعبيته، لجأ موسيفيني إلى وسائل غير ديمقراطية، فعيّن أفرادًا من جماعته العرقية في الجيش والخدمة المدنية.

٤-يمكن القول بأن تأثير موسيفيني في أوغندا يتميز بالتفاوت، حيث تحقق بعض العناصر الإيجابية في مجال التنمية الاقتصادية مع وجود عوائق جسيمة أمام الحقوق السياسية والحريات، وبالتالي، يلخص السياق الشامل لتحليله أن النجاح الاقتصادي والسكوت السياسي قد يتطابقان بصورة غير صحية، مع تفسيرات متباينة حول مستقبل الديمقراطية في البلاد، ومع تصاعد الاحتجاجات وظهور قوى جديدة، تشير المؤشرات إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد تحولات على المستويين الاقتصادي والسياسي، والتي يمكن أن تعيد تشكيل فهم هوية أوغندا في السياق الإقليمي.

٥-يُعتبر الدور السياسي لرئيس أوغندا يوري موسيفيني ظاهرة معقدة تتداخل فيها عناصر تاريخية، اجتماعية، واقتصادية، فخلال فترة حكمه التي بدأت منذ عام ١٩٨٦، استطاع موسيفيني أن يُعيد تشكيل المشهد السياسي الأوغندي، مُستفيدًا من سياقات تاريخية كفاحية أظهرت البلاد في حالة فوضى وعدم استقرار ليس فقط نتيجة للديكتاتوريات المتعاقبة، ولكن أيضًا نتيجة النزاعات العرقية والصراعات على السلطة، التي مثلت احد الأبعاد الرئيسية في سياسته في تحقيق الاستقرار من خلال فرض سيطرة قوية على المؤسسات العسكرية والأمنية، مُستغلًا في ذلك الشعور العام بالحاجة إلى الأمن بعد عقود من الاضطرابات.

٦-تُعد السياسات الاقتصادية أيضًا محورًا جوهريًا في استراتيجية موسيفيني، حيث اعتمد على سياسات السوق الحرة والتقليص التدريجي للتدخل الحكومي، ما أسفر عن جذب استثمارات خارجية وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، رفع من حدة التحديات الاجتماعية المعقدة، حيث ظهر تراجع في مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما أدّى إلى انقسام واضح بين فئات المجتمع. ومن خلال التركيز على الخصخصة وتحرير الاقتصاد، وجدت الأنماط الاجتماعية التقليدية وتوزيع الثروات نفسها تحت ضغط متزايد، مما أثر على قاعدته الشعبية التي غالبًا ما تُعتبر العمود الفقري للاستمرارية السياسية لنظامه.

٧-يُعدّ تحليل شخصية موسيفيني ودوره السياسي بمثابة نافذة لفهم تعقيدات الحكم في سياق أفريقي أوسع، فالجمع بين متطلبات الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع عواقب تلك السياسات على التماسك الاجتماعي، بيّن أن مسارات التغيير في أوغندا لا تُختزل فقط في

الاتجاهات السياسية أو الاقتصادية، بل تُظهر النتائج المستخلصة من حكم موسيفيني كيف أنه يتعين على القادة الموازنة بين التحديات الداخلية والخارجية في إطار سعيهم نحو تحقيق الأهداف الوطنية، كما يتعين على الأوضاع السياسية المستقبلية وحدود النظام الراهن أن تُفحص من زوايا متعددة لفهم إمكانية تطور الدولة الأوغندية على المدى الطويل.

المصادر:

1.Anguyo Kizito , The post- independence conflicts in Uganda: A manifestation of the Classical Imperialistic Divide And Rule Policy Of The British Colonial Administration in Uganda,Vol.5,No.20,Iiste Journals,2015,p.45.

2. Cia,Intelligence Memorandum Nationalization In Uganda:Progress And Effects, February 1971,p.5.

3.Crawford Young, Ethnicity And The Colonial And Post-Colonial State In Africa, Ethnic Groups And The State, Routledge ,2023.p.88.

4.Daffé Keba , How a Military Coup Led To African Agency: An Analysis Of Mali's Foreign Policy Changes Under Competitive Authoritarian Rule,Master Theses,Utrecht University,2023,p.1.

5.Decalo, S. Op.,Cit.,p.19.

6.Gerald Bareebe, , Controlling Consent, Dealing With Dissent, And Planting Misinformation: How The Museveni Regime Stifled Bobi Wine's Youth Movement in Uganda, Canadian Journal of African Studies/Revue Canadienne Des Études Africaines,2024,Vol.1,No. 58,pp. 87-107.

7.Ibid.,pp.16-17.

8.Ignas Fedeo, Nyerere in Eyes of his Critics,Vol.4,No.1,ELS Journal on Interdisciplinary Studies in Humanities,2021,p.3

9. James Chindengwike, The Influence Of Value Added Tax Revenue On Private Domestic Investment In Developing Countries, Vol. 18,No. 4, Journal of Global Economy ,2022,p.10.

10. Jamie C. Woodward, Mark G. Macklin,and others, The River Nile: Evolution And Environment. Large Rivers: Geomorphology and Management, Second Edition,Wiley Library, 2022,388-432.

11. JC Mubangizi - Law, Democracy And Development, Democracy And The Rule Of Law: Comparative lessons between Uganda and South Africa,2023,p.1

١٢.تشكلت عن طريق التحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان واحزاب صغيرة، واعتمدت على نظام رئاسي قوي، واصبح سلفا كير اول رئيس لجمهورية السودان.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Jeffrey A. Griffin, Leadership, Democracy, And Security in sub-Saharan Africa: insights from the Republic of Uganda. Handbook on Democracy and Security, Political Science and Public Policy, 2023,pp.3-5.

١٣.تقع أوغندا، وهي دولة في شرق إفريقيا، على خط الاستواء في شرق إفريقيا. يحدها جمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب وكينيا من الشرق وتنزانيا ورواندا من الجنوب والسودان من الشمال. أوغندا دولة غير ساحلية تغطي مساحة ٢٣٥٠٠٠ كيلومتر مربع. المناظر الطبيعية متنوعة وطويلة. تختلف الغابات المطيرة الكونغولية على الجانب الغربي تمامًا عن شبه الصحراء القاحلة في الشمال الشرقي باتجاه السودان. قلب البلاد هو منطقة مستجمعات مياه بحيرة كيوجا، الواقعة شمال خط الاستواء، حيث يتدفق نهر نيل فيكتوريا من بحيرة فيكتوريا، ويصب غربًا في شلال مورشيسون، ويكتسب اسمًا جديدًا، وهو نيل ألبرت، ليتدفق إلى الأراضي الرطبة الشاسعة في الشمال، وتغطي المستنقعات الدائمة حوالي ٢٠٪ من مساحة البلاد في المنطقة الشمالية الغربية.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Jocelyn Zuckerman, Planet Palm: How Palm Oil Ended Up in Everything—and Endangered the World,2021,p.14.

14. Jude Kagoro,Uganda: Authoritarianism In The Age Of Regular Elections-A Review Of The 2021 Electoral Violence,Research Handbook on Authoritarianismm, Political Science and Public Policy 2024,p.1-3.

15. Kate Moles, Florence Anek and others , The Hard Work Of Reparative Futures: Exploring The Potential Of Creative And Convivial Practices In Post-Conflict Uganda,Vol.153,Elsevier, Futures,2023,p. 153.

16. Lubogo I. Christopher, A hypothetical philosophical discourse on power and ideology: Yoweri Museveni in 1986 vs, Humanities, Social Sciences and Law, 2024,p.13.

17. Luwemba Musa Maswanku, The Question of Ethnicity in Uganda's Politics: Exploring the Period 1970s to 1980s and Implications for Ugandan Development. Islamic University Journal of Social Sciences,2023,p.1.

18. Machiko Oike, Memory Books as Family Historiography: How a Rural Ugandan Family Wrote Their Experience of HIV. Biography, University of Hawai'i Press,2022,p.23.

19. Mattia Cacciatori , The ICC and the Democracy Paradox: The Museveni Affair and the Kenyatta Exception,In The International Criminal Court and the Prosecution of Sitting Heads of State: Democracy, Enforcement, and Symbolism of a Revolutionary Practice in International Politics , Cham: Springer International Publishing,2024,pp.45-60.

٢٠.حركة المقاومة الوطنية: وصلت إلى السلطة عام ١٩٨٦ بعد حرب طويلة ضد النظامين الديكتاتوريين لميلتون أوبوتي وعيدي أمين، حيث شرع النظام الجديد في إصلاحات مؤسسية تهدف إلى استعادة السيطرة على البلاد من مجمع عسكري مجزأ وغير مهني إلى مجمع مدني مستقل، وبعد الإطاحة بنظام أوبوتي الثاني الديكتاتوري، أعلنت حركة المقاومة الوطنية (NRA) الجديدة ومارست حكومة تضامنية وديمقراطية غير حزبية، وأنشأت بناءً على ذلك حكومة واسعة النطاق للتعافي والمصالحة وإعادة الإعمار .للمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael Mawa, Solomon M. Asiimwe, Leadership, Context, And Populist Foreign Policy In East Africa: An Analysis Of Uganda And Rwanda, Populism In The International Scene, Springer ,2023,P.5.

21. Mohyeddin, Z.,Cultural Identity in a Globalized World: Navigating Tradition and Modernity, Review Journal of Social Psychology & Social Works,2024, Vol.1,No.3 ,pp. 117-127.

22. Musa. L, Op.Cit.,p.2.

23. Omona, D. A. & Romaniuk, S. N. , The Lord's Resistance Army (LRA) Insurgency in Uganda, Handbook of Terrorist and Insurgent Groups,2022,p.34.

24. Peter Girke & Mathias Kamp , Museveni's Uganda: Eternal Subscription For Power?,2022.p.9.

25. Rose Nakayi & Jorg Wiegratz, Populism-in-State-Practice Under Neoliberalism: Museveni's Ad-Hoc Squads To 'Halt All Evictions' From Land in Uganda, Journal of Eastern African Studies,2024,p.23.

26. Sam Wilkins & Richard Vokes, Transition, Transformation, And The Politics Of The Future in Uganda, Journal of Eastern African Studies,2023,p.4.

27. Sam Wilkins, Subnational Turnover, Accountability Politics, And Electoral Authoritarian Survival: Evidence from Museveni's Uganda. Comparative Politics,2021,p.10.

28. Samuel Decalo, Military Rule in Africa: Etiology and Morphology, Military Power and Politics in Black Africa, Routledge,2021,p.14.

29. Sharlotte Tusasiirwe and Samuel O.Okafor and others , Ongoing Colonisation And Neo-Colonisation Of Africa: Why More Action Is Required Now, The Australasian Review of African Studies,2023,Vol.44,No.2,pp. 3-27.

30. Tim Allen , Joseph Kony and the Lord's Resistance Army. Oxford Research Encyclopedia of African History,2023,pp.56-58.

31. Wilkins, S. ,Subnational Turnover, Accountability Politics, And Electoral Authoritarian Survival: Evidence From Museveni's Uganda. Comparative Politics,2021,p.10.

32. Xianbai Ji, How Global Summitry Evolves: The Complementary Multilateralism Perspective,Vol.15,No.3, The Chinese Journal of International Politics,2022,p.3.

٣٣. جيش الرب للمقاومة: هو أحد أبرز وأقوى الجماعات المسلحة التي ظهرت في أوغندا، حيث تأسس على يد جوزيف كوني، اذ تمثل الجماعة تنظيماً مسلحاً يتبع عقيدة دينية متشددة، وتتبنى منهجية العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، التي تتضمن فرض الشريعة المسيحية على السكان، وإنهاء النفوذ السياسي والتأثيرات الإسلامية في المنطقة، ويتكون جيش الرب من مجموعات مسلحة متفرقة تعمل في قواعد سرية ومناطق نائية، وتستخدم أساليب حرب العصابات، بما في ذلك الاختطاف، والاغتيالات، والهجمات على المدنيين والمدنيين، بهدف زعزعة استقرار الدولة وفرض إرادتها، وأدت أنشطته إلى تهجير آلاف السكان، وتدمير البنية التحتية، وخلق أجواء من الرعب والخوف في أوساط المجتمع الأوغندي، رغم الضربات العسكرية المتكررة من قبل القوات الحكومية، ظل جيش الرب للمقاومة نشطاً، بسبب الاستراتيجية التي تعتمد على التمركز في المناطق النائية، والدعم المتمثل في موارد طبيعية وتعاون محلي محدود.للمزيد من التفاصيل ينظر: علي صالح حمدان حامد، جيش الرب للمقاومة ١٩٨٧-٢٠١٢: دراسة تاريخية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،جامعة الكويت،العدد ١٦١، ٢٠٢٣،ص١٨٩-١٩٠.